

تقرير الرصد الدوري خطة الاستجابة الإنسانية

٢٠١٧

كانون الثاني/يناير - شباط/يونيو ٢٠١٧

PREPARED BY THE WHOLE OF SYRIA ISG FOR THE SSG

الجمهورية العربية
السورية



الصورة: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين/بسام دياب



أشخاص يعانون من
فقر شديد*

٦٩٪



أشخاص يعيشون في مجتمعات
لديها احتياجات شديدة الحدة

٥,٨ مليون



أشخاص يعيشون في مواقع تصنفها
الأمم المتحدة على أنها محاصرة
ويصعب الوصول إليها

٤,٥ مليون



أشخاص نازحون
داخلياً

٦,٣ مليون



أشخاص بحاجة إلى
المساعدة

١٣,٦ مليون

المقدمة

في ظل تواصل الأعمال القتالية واستمرار حصار المدنيين ومحدودية فرص كسب العيش، طرأ تصمس طفيف على الحالة الإنسانية العامة لسكان سورية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧.

وعلى الرغم من انخفاض وتيرة العنف في بعض أجزاء البلاد نتيجة لاتفاق وقف إطلاق النار الذي عم أرجاء البلاد، واقتراح إنشاء أربعة مناطق آمنة^١، فقد أدى تغير خطوط المواجهة وما تلاه من تصعيد في الأعمال العدائية في مناطق أخرى من البلاد إلى تحركات سكانية واسعة النطاق وتوليد احتياجات إنسانية.

في عامها السابع، لا تزال الأزمة تلحق خسائر فادحة بأرواح الناس في سورية وتخلق أزمة حماية لم يسبق لها مثيل.

ولا يزال نحو ١٣,٦ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، في حين أجبر أكثر من نصف سكان البلاد قبل الأزمة على الفرار من ديارهم، بما في ذلك حوالي ٦,٣ مليون نازح داخل البلاد. وعلى الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المصنفة من قبل الأمم المتحدة على أنها محاصرة^٢ قد انخفض من حوالي ٩٧٠,٠٠٠ شخص في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦ إلى ما يقدر بنحو ٥٤٠,٠٠٠ شخص^٣ في حزيران / يونيو ٢٠١٧، فإن احتياجات العديد من الأشخاص الذين يعيشون تحت الحصار قد شهدت مزيداً من التدهور. علاوة على ذلك، فإن انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المصنفة من قبل الأمم المتحدة على أنها محاصرة يرجع جزئياً إلى الاتفاقات المحلية التي تم التوصل إليها بين الحكومة السورية والجماعات

^١ في شهر أيار/مايو، وقعت إيران والاتحاد الروسي وتركيا مذكرة بشأن إنشاء أربعة مناطق آمنة تتوقف فيها الأعمال العدائية بين الأطراف المتنازعة، وتنص المذكرة أيضاً على ضرورة تمكين الوصول السريع والامن دون عوائق إلى هذه المناطق.

^٢ تستخدم الأمم المتحدة مصطلح «محاصرة» وفقاً لعدد من قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في الجمهورية العربية السورية (أنظر: قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام ٢١٦٤، ٢١٣٩، ٢١٦٥، ٢١٩١، ٢٢٥٤، ٢٢٥٨)، ولا تؤيد الحكومة السورية استخدام كلمتي حصار/محاصرة.

^٣ هذه الأرقام تغطي الفترة حتى نهاية حزيران/يونيو، بحسب ما ورد في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٧.

أعاق ذلك الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة إلى المحتاجين في المناطق المتنازع عليها في محافظتي الرقة والحسكة.

وقد تحققت آلية الرصد والإبلاغ في سورية التي تتبع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح من ٣٦ هجوماً على قطاع الصحة (المرافق والموظفين) خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧. والجدير بالذكر أن الهجمات المتعمدة على المستشفيات والأماكن التي يتم فيها جمع المرضى والجرحى محظورة بموجب القانون الإنساني الدولي (IHL)، وقد تشكل جرائم حرب. كما تشكل الاعتداءات على مرافق الرعاية الصحية والعاملين بها انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

المسلحة. وقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقات دون تدخل من الأمم المتحدة، بعد فترات طويلة من القتال والقيود المفروضة على الوصول، ونتج عنها نزوح قسري لسكان من تلك المناطق.

في الوقت نفسه، لا يزال نحو ٦٩ في المئة من السكان يعانون من فقر شديد، ويسهم استمرار الأعمال القتالية وعدم الاستقرار في ارتفاع معدلات البطالة ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية.

وعلى الرغم من استمرار وصول المنظمات الإنسانية إلى ملايين الأشخاص في جميع أنحاء البلاد لتقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، فإن تقديم الدعم الإنساني إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة لا يزال يشكل صعوبة هائلة بسبب الأعمال العدائية النشطة، وتغير خطوط السيطرة، والعوائق الإدارية، والقيود المفروضة على حركة الأشخاص ومساعدات الإغاثة من قبل جميع الأطراف المسلحة. وقد انخفضت قدرة وصول الأمم المتحدة عبر الحدود إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المصنفة من قبل الأمم المتحدة على أنها محاصرة ويصعب الوصول إليها في النصف الأول من عام ٢٠١٧، حيث وصلت فقط ٢٧ قافلة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إلى الأشخاص الذين يعيشون في تلك المواقع مقارنة بـ ٨٦ قافلة في النصف الأول من عام ٢٠١٦. وقد وصلت هذه القوافل المشتركة بين الوكالات إلى ما مجموعه ١,٠٣٥,٠٠٠ شخص خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٦ مقارنة بـ ٧٠٩,٦٠٠ شخص فقط خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وبالمثل، يواجه الشركاء عبر الحدود قيوداً متزايدة، حيث تفرض الجماعات المسلحة، بما فيها مجموعات مصنفة على أنها إرهابية من قبل مجلس الأمن الدولي، المزيد من القيود على المنظمات الإغاثية غير الحكومية، وخاصة في المناطق الشمالية من سورية. وبالإضافة إلى ذلك، واجه الشركاء عبر الحدود قيوداً على الوصول مفروضة من قبل الحكومة التركية، الأمر الذي عرقل تقديم المساعدة الإنسانية إلى شمال سورية من خلال إغلاق المعابر الحدودية الرئيسية. وقد



١,٧٥ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس،
و١,٣٥ مليون آخرين معرضون لخطر الانقطاع
عن الدراسة.



٥١٣,٠٠٠ حالة عودة عفوية للنازحين داخلياً**
تم تسجيلها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧،
وكانت الغالبية العظمى منها في محافظة حلب.



١,٣ مليون حالة نزوح حدثت خلال الأشهر الستة
الأولى من عام ٢٠١٧، ونزح كثيرون منهم عدة
مرات.

٧,٠٠٠ حالة نزوح يومية في المتوسط خلال النصف
الأول من عام ٢٠١٧، أي أكثر من الـ ٦,٠٠٠ حالة
المسجلة يومياً في المتوسط خلال الأشهر الستة
الأولى من عام ٢٠١٦.



١٣,٢ مليون شخص أو ٦٩٪ من سكان
سورية يعانون من فقر شديد، و ٨٣٪ في المئة من
السكان يعيشون تحت خط الفقر.



لم يتمكن الشركاء في المجال الإنساني من
الوصول إلى أكثر من ٩٠٠,٠٠٠ شخص في
المناطق المصنفة من قبل الأمم المتحدة على أنها
محاصرة وبصعب الوصول إليها، ولديهم احتياجات
حادة بسبب مزيج من انعدام الأمن والقيود
المفروضة على الوصول.



١,٠٠٠ انتهاك جسيم ضد الأطفال تم التحقق
منها خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، بما
في ذلك ٥٢٤ حالة قتل وتشويه أطفال



١,٩ مليون شخص في حاجة ماسة وفورية
للمساعدة في توفير المأوى حفاظاً على حياتهم.



٤,٤ مليون شخص معرضون لخطر سوء
التغذية وبحاجة إلى خدمات التغذية الوقائية
والعلاجية.



٧ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن
الغذائي و ١ مليون آخرين يتعرضون لخطر انعدام
الأمن الغذائي.***

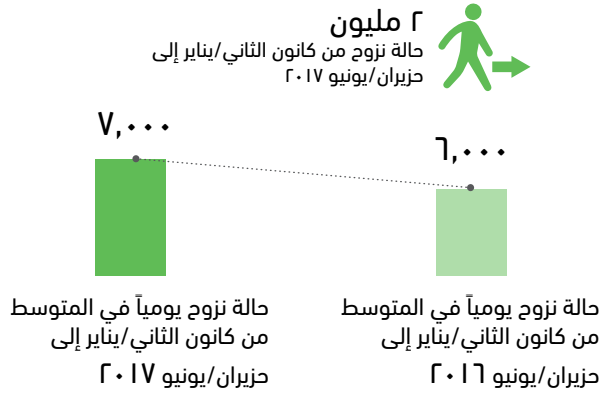


٢ من كل ٣ مواطنين ليست لديهم إمكانية
الحصول على المياه الصالحة للشرب بشكل مستمر.

** تمثل عودة النازحين العفوية العدد التقديري للنازحين العائدين إلى مجتمعهم الأصلي، وفقاً لتقديرات آليات التتبع المتاحة. ولا تُعتبر حالات عودة النازحين مرصودة أو منظمة، وهي لا تعني ضمناً التوصل إلى حل دائم.
*** يُعتبر أن الناس يعانون من انعدام الأمن الغذائي عندما يفقدون إلى توافر وإمكانية الوصول إلى أغذية كافية ومأمونة ومغذية في جميع الأوقات للحفاظ على حياة صحية ونشطة. (برنامج الأغذية العالمي)

التغيرات في السياق الإنساني

النزوح حتى حزيران/يونيو ٢٠١٧

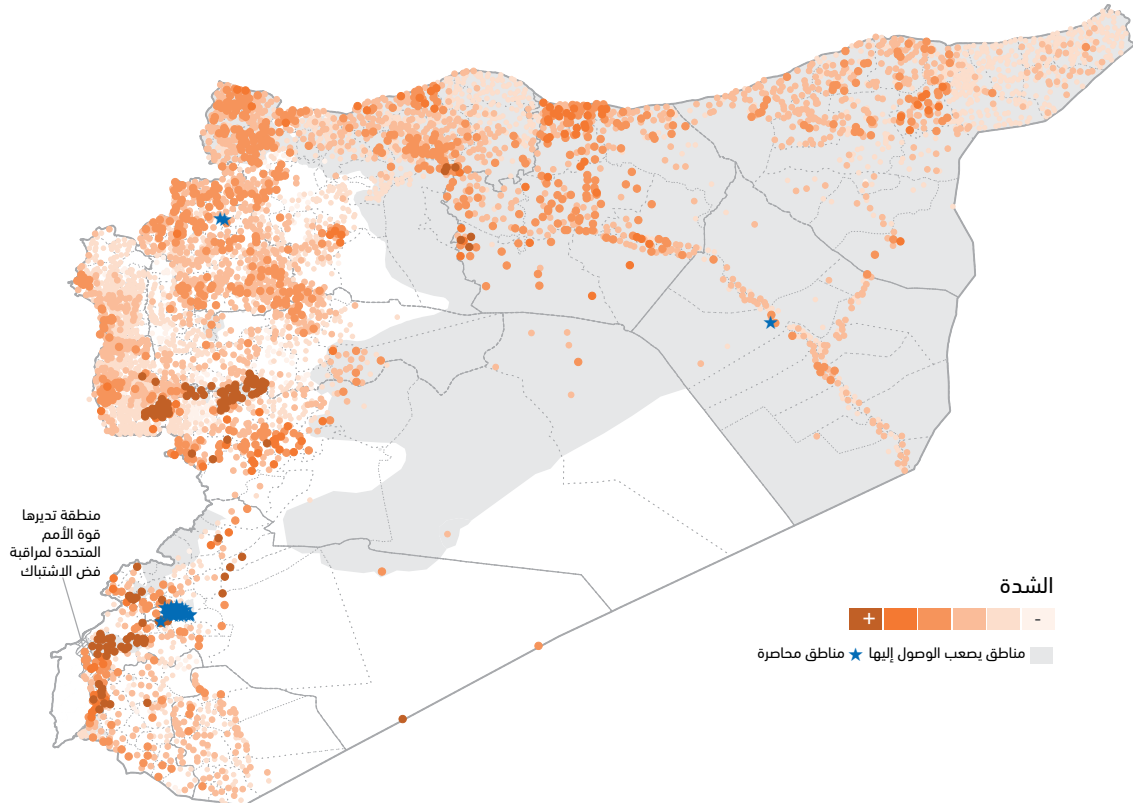


حدث ما يقدر بنحو ١,٣ مليون حالة نزوح في النصف الأول من عام ٢٠١٧، أي بمتوسط ٧,٠٠٠ حالة نزوح يومياً، وهو ما يتجاوز الـ ٦,٠٠٠ حالة المسجلة يومياً في المتوسط خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٧، تم تسجيل نحو ٥١٣,٠٠٠ "حالة عودة عفوية للنازحين داخلياً"، معظمها (٣٠٣,٤٦٢) في محافظة حلب. وظل عدد الأشخاص الذين يتعرضون للنزوح الداخلي المطول عند مستوى ٦,٣ مليون شخص تقريباً حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٧، حيث يعاني العديد من هؤلاء الأشخاص من حالات نزوح متعددة. وكانت حالات النزوح الجديدة أكثر تواتراً في شمال شرق سورية ووسطها نتيجة للهجوم المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية. وشهدت محافظة الرقة نزوح حوالي ٢٢٧,٠٠٠ شخص منذ بدء عملية غضب الفرات العسكرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ومن بين هؤلاء، نزح ١٢٠,٠٠٠ شخص بين ١ أيار/مايو و٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٧، وتوجه معظمهم إلى مواقع في محافظات الرقة والحسكة وحلب.

شدة الاحتياجات المشتركة بين القطاعات حتى حزيران/يونيو ٢٠١٧

وبشكل عام، يقيم الناس الذين يعيشون في مجتمعات تعاني من شدة الاحتياجات في المناطق الأكثر تضرراً من الأزمة، حيث يتسبب قرب تواجدهم من الأعمال العدائية، وكثافتها، والنزوح، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، والاختلال الوظيفي للأسواق، والاعتماد على آليات التكيف السلبية، في معاناة أكثر حدة بسبب تضافر الاحتياجات المتعددة القطاعات.

خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات تعاني من شدة الاحتياجات زيادة طفيفة من حوالي ٥,٧ مليون إلى ٥,٨ مليون شخص. وعلى الرغم من تراجع عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المصنفة من قبل الأمم المتحدة على أنها محاصرة، فإن النزوح الكبير الناجم عن الهجوم المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية قد ساهم في ظهور احتياجات أكثر حدة في شمال شرق سورية ووسطها.



الانجازات الرئيسية: كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو ٢٠١٧

متوسط عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم شهرياً في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٧

٧,٤ مليون

سورية مذهباً، على الرغم من أن حجم الاحتياجات يفوقه، حيث يتم الوصول شهرياً إلى أكثر من ٧,٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء البلاد لتقديم أحد أشكال المساعدة، ومن خلال مزيج من طرق الاستجابة المنتظمة عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، نجح الشركاء في المجال الإنساني في تحقيق ما يلي:

خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، قام الشركاء في المجال الإنساني، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية التي تعمل معاً من مراكز متعددة (سورية وتركيا والأردن ولبنان والعراق) في إطار المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، بتقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية إلى ملايين الناس في جميع أنحاء البلاد، ولا يزال نطاق الاستجابة في



تحسين الوصول الآمن إلى الخدمات الأساسية والاجتماعية الضرورية والبنية التحتية لـ ٣,٥ مليون شخص.



الوصول إلى أكثر من ٣٦٤,٠٠٠ نازح يعيشون في مخيمات مخططة، وتجمعات خيام غير رسمية، ومخيمات عبور، ومراكز إيواء في أربع محافظات لتقديم مساعدة متعددة القطاعات.



تنفيذ أو دعم ما يقرب من ٩ مليون إجراء طبي وتوزيع ما يقرب من ٦ مليون جرعة علاج.



الوصول إلى ٥,٤ مليون شخص في المتوسط، أي ٧٦ في المئة من أصل ٧ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، لتقديم حصص غذائية شهرية كاملة.



تقديم ٣,١ مليون تدخل حماية في ٢١٠ ناحية من خلال نشاط واحد أو أكثر من أنشطة الوقاية / تخفيف المخاطر أو الاستجابة أو بناء القدرات.



تسليم ما يقرب من ٢٣,٨١٥ متراً مكعباً من مواد الإغاثة من خلال ٢٤ قافلة تابعة للأمم المتحدة إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها والمصنفة من قبل الأمم المتحدة على أنها محاصرة.



الوصول إلى أكثر من ٨ مليون شخص لتقديم مساعدات إنسانية مباشرة في مجال المياه والصرف الصحي.



تزويد نحو ٢,٦ مليون شخص بالدعم المخصص لفصل الشتاء ومساعدات إضافية من المواد غير الغذائية.

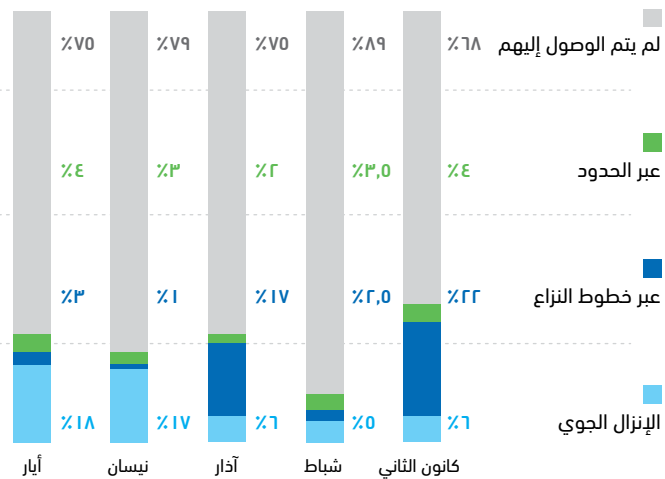


تقديم المكملات الغذائية القائمة على الدهون أو البسكويت عالي الطاقة إلى حوالي ٧٣٣,٠٠٠ طفل دون سن الخامسة.

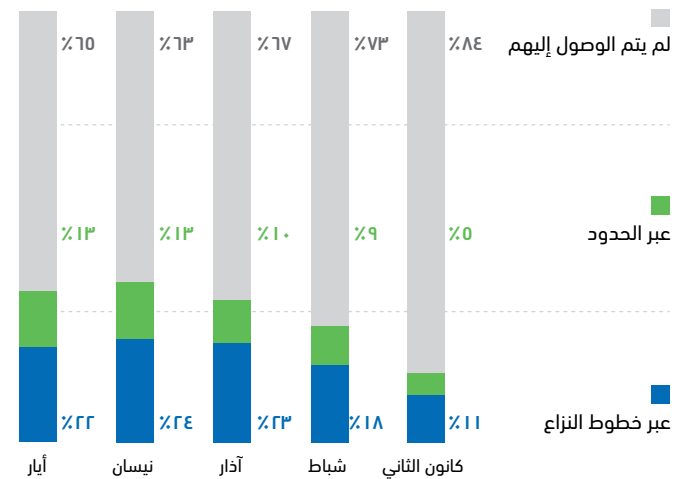


الوصول إلى ١,١ مليون طفل ومرافق تقريباً لتقديم خدمات التعليم الرسمي وغير الرسمي.

الوصول الشهري إلى المناطق المصنفة من قبل الأمم المتحدة على أنها محاصرة حسب طريقة التسليم



الوصول الشهري إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها حسب طريقة التسليم



الأشخاص الذين تم الوصول إليهم / لم يتم الوصول إليهم شهرياً في المتوسط حتى

أيار/مايو ٢٠١٧ والإنجازات

مقياس الشدة	الأشخاص المحتاجون للمساعدة الذين تم الوصول إليهم	الأشخاص المحتاجون للمساعدة الذين لم يتم الوصول إليهم
لا توجد مشكلة ^١	١٩١,٩٥٣	+٪١٠٠
مشكلة بسيطة	١٢٤,٥٩٠	٪٣٩
مشكلة متوسطة	١,٠١٥,٩٤١	٪٤٤
مشكلة كبيرة	٣,٠٩٢,٩٣٢	٪٥٩
مشكلة شديدة	٢,٥٧٣,٠١٢	٪٧١
مشكلة حرجية	٤٨٧,٣٣٤	+٪١٠٠
مشكلة كارثية	٥٠٧,٥٢٠	٪٣٥

١ بعض التدخلات، مثل ترميم البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، تعود بالنفع على جميع السكان داخل منطقة التجمع المستهدفة، بغض النظر عن الوضع أو الحاجة.

الأشخاص المستهدفون / الذين تم الوصول إليهم مقسمين حسب القطاع حتى أيار/مايو ٢٠١٧

القطاع	المحتاجون للمساعدة (وفقاً للوحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٧)	الذين تم الوصول إليهم (كأون الثاني - أيار ٢٠١٧)	المستهدفون (خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧)	نسبة الوصول مقابل المستهدفون	نسبة الوصول مقابل المحتاجين للمساعدة
تنسيق المخبزمات وإدارتها	٦,٣ مليون	١,٧ مليون	٠,٤٥ مليون*	٪٢٧	٪٣٧٢
الإعاش الميكرو وسبل العيش	١٣,٨ مليون	٣,٨ مليون	٥,٥ مليون	٪٢٨	٪٦٩
التعليم	٦,١ مليون	١,١ مليون	٤,٦ مليون	٪١٨	٪٢٣
الأمن الغذائي: المساعدات الغذائية	٩ مليون	٥,٤ مليون**	٧ مليون***	غير متاح	٪٧٧
		٠,٩ مليون	٥,١ مليون	غير متاح	٪١٨
الأمن الغذائي: سبل العيش / الزراعة	٥,٨ مليون	٠,٨ مليون	٤,٩ مليون	٪١٥	٪١٨
المواد غير الغذائية NFI	٤,٤ مليون	١,٦ مليون	٢,٦ مليون	٪٣٨	٪٦٢
التغذية	٤,٣ مليون	٠,١ مليون	٠,٧٤ مليون	٪٢	٪١٤
المأوى	٨,٢ مليون	٣,٩ مليون	٨,٢ مليون	٪٤٨	٪٤٨
المياه والصرف الصحي****	١٢,٨ مليون	٨,٨ مليون	١٢,٨ مليون	٪٦٩	٪٦٩
الصحة	١٣,٥ مليون	٣,١ مليون	٩,٧ مليون	٪٢٣	٪٣٢
الحماية: تدخلات					

* يبلغ عدد حالات النزوح التي تم الإبلاغ عنها لمجموعة تنسيق المخبزمات وإدارتها، والتي تم التحقق منها منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، حتى الآن ٣,٢ مليون حالة متوسطة سبل العيش: ٥,٢٨٠,٣٤٤ شخص والحصص الغذائية التراكمية في حالات الطوارئ: ٦٥ - ٩٤ شخص. تستند النسبة المئوية للوصول مقابل الهدف إلى توزيع توزيع سبل الغذاء الدورية. ** يستهدف القطاع ما يقدر بنحو ٧ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي (اللحمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٧)، ومليون شخص إضافي متوقع من حالات الاستجابة الطارئة (استناداً إلى الاحتياجات) بغرض الانتقال من الدعم قصير الأجل إلى المساعدة الدورية الأطول أجلاً طالما هناك حاجة إليها. **** يمثل المحتاجون والمستهدفون في قطاع المياه والصرف الصحي استجابة القطاع للاحتياجات الإنسانية الحادة.

التحديات والثغرات الرئيسية

على الرغم من الجهود المتواصلة المبذولة من قبل الشركاء في المجال الإنساني لتقديم المساعدة إلى المحتاجين إليها، لا تزال هناك ثغرات كبيرة. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أدى تكثيف الأعمال القتالية نتيجة للهجوم الذي شنته قوات سورية الديمقراطية على تنظيم الدولة الإسلامية في الرقة والحسكة إلى نزوح كبير، حيث نزح نحو ٢٢٧,٠٠٠ شخص في هاتين المحافظتين منذ بداية عملية غضب الفرات العسكرية. ومن بين هؤلاء، نزح ١٢٠,٠٠٠ شخص خلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٧. وقد فرض حجم وسرعة النزوح ضغطاً كبيراً على الاستجابة الإنسانية في شمال شرق سورية. وتفقر مخيمات النازحين المكتظة بالسكان إلى القدرة الاستيعابية اللازمة لاستضافة الوافدين الجدد، في حين أن عدم وجود مساحات آمنة لإقامة مخيمات جديدة بعيدة عن أعمال القتال يحد من إمكانية إقامة مواقع جديدة للنازحين في تلك المناطق.

لقد تفاقمت التحديات التي تعيق توسيع نطاق الاستجابة لحالات الطوارئ بسبب القيود الشديدة المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية.

وعلى الرغم من إعطاء الأولوية للمساعدات المقدمة إلى المجتمعات ذات الاحتياجات شديدة الحدة، فقد أدت القيود المفروضة على الوصول إلى تعقيد الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين يواجهون «مشاكل كارثية»، وهو أعلى مستوى شدة مسجل من خلال أداة تصنيف الشدة بين القطاعات.

لقد تفاقمت التحديات التي تعيق توسيع نطاق الاستجابة لحالات الطوارئ بسبب القيود الشديدة المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية.

وفي هذه المناطق، بما في ذلك المناطق المصنفة من قبل الأمم المتحدة على أنها محاصرة، أدى مزيج من انعدام الأمن والقيود المتعمدة على حركة الأشخاص والإمدادات من قبل جميع الجهات الفاعلة المسلحة إلى منع الشركاء في المجال الإنساني من الوصول إلى أكثر من ٩٠٠,٠٠٠ شخص يواجهون مستويات كارثية من الحاجة. وقد عرقلت القيود المفروضة على الوصول بشكل خاص استجابة الحماية، وأصبح وجود الشركاء وأداء الخدمات المتخصصة محدوداً، ولا سيما في مناطق مثل شمال شرق سورية التي شهدت تكثيف الأعمال العدائية. وبشكل عام، تشكل القيود المفروضة على الوصول التي تفرضها جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك البلدان المجاورة، أكبر عائق أمام إيصال المساعدة الإنسانية.

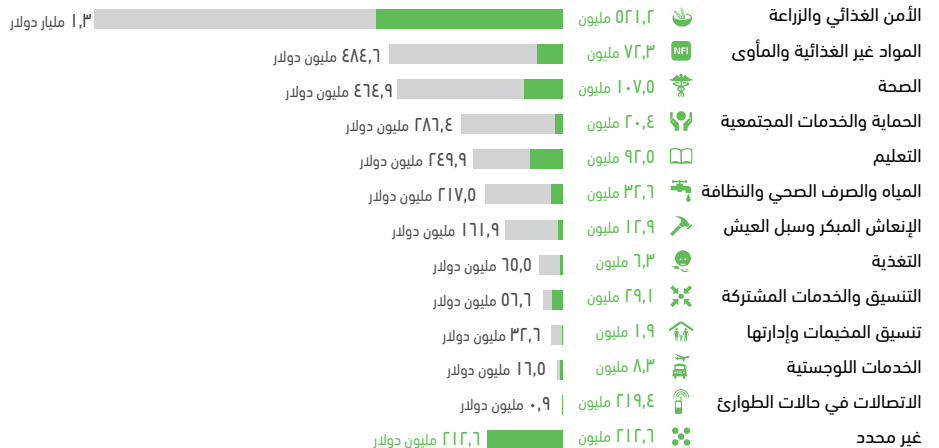
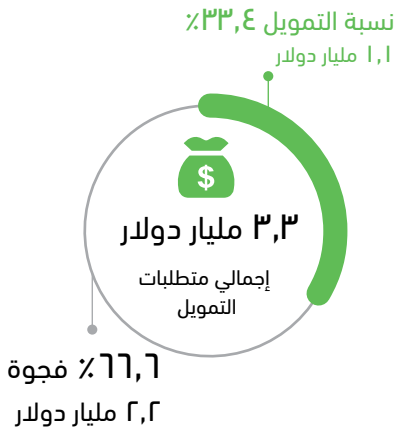
كما كان نقص التمويل عاملاً مقيداً رئيسياً في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧.

وبشكل عام، لم تتجاوز نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في سورية ٣٣,٤ في المئة حتى آب/أغسطس ٢٠١٧. وسيؤدي استمرار نقص التمويل إلى وقف برامج المساعدة الطارئة المنقذة للأرواح، مما سيؤثر سلباً على قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى الأشخاص الأكثر عرضة للخطر، الذين جعلتهم الأزمة السورية أكثر ضعفاً.

واعتباراً من نهاية تموز/يوليو، خضعت متطلبات تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ لعملية مراجعة خفيفة، حيث خُفضت من ٣,٤٦ مليار دولار إلى ٣,٣٤ مليار دولار، أي بانخفاض قدره ١١٢ مليون دولار. وكجزء من هذه العملية، تم استعراض ٢٨٤ مشروعاً من أصل ٦٤٦ مشروعاً على «نظام المشاريع / التخطيط المباشر» من قبل الشركاء والمنظمات القائمة للقطاعات، وقد أجريت تغييرات تعكس أهمية المشاريع الأصلية وفقاً للتطورات والأولويات على أرض الواقع، والتغييرات في مناطق السيطرة التي ربما تكون قد أدت إلى عدم قدرة شركاء من بعض المراكز على الوصول إلى المستفيدين في مناطق معينة. كما تم تخفيض متطلبات التمويل في العديد من المشاريع غير الممولة لتغطية عدد أشهر السنة المتبقية. وعلى الرغم من أن معظم القطاعات قد خُفضت تمويلها، فإن قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها قد زاد قليلاً من متطلباته استجابة للمتطلبات الجديدة المتعلقة بإدارة المخيمات في الرقة.

تحديث تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في سورية لعام 2017 (حتى 2 آب/أغسطس 2017)

تمويل تم الإعلان عنه على خدمة التتبع المالي حتى 2 آب/أغسطس 2017 غير ملبى التمويل



الطريق الى الأمام

وتبادل المعلومات بين المراكز في حالات الطوارئ؛ (0) مواصلة وتوسيع الجهود الرامية إلى استدامة سبل العيش واستعادة سبل الوصول إليها، ولا سيما في المناطق التي تيسر الوصول إليها حديثاً؛ (٦) بناء قدرات الشركاء المحليين على تقديم المزيد من الخدمات المتخصصة، لا سيما عندما يؤدي تدهور إمكانية الوصول إلى تهديد الكفاءة الشاملة للاستجابة؛ (٧) تقديم المساعدة إلى الأشخاص غير القادرين على الحصول على مواد التدفئة والمأوى الملائم خلال أشهر الشتاء الباردة.

في الأشهر الستة المقبلة، سوف تشمل الأولويات الرئيسية الشاملة للمجتمع الإنساني ما يلي: (١) زيادة المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة واللازمة لإدامة حياة الأشخاص المحتاجين بشدة، وخاصة في المناطق المتضررة من الأعمال العدائية؛ (٢) توسيع نطاق الدعم المقدم إلى بيئة الحماية في سورية، بما في ذلك عن طريق تعزيز الوجود من خلال المزيد من خدمات الحماية المجتمعية؛ (٣) استمرار الدعوة إلى توسيع نطاق الوصول إلى المناطق التي تعاني من شدة الحاجة، بما في ذلك المناطق المصنفة من قبل الأمم المتحدة على أنها محاصرة، حيث يواجه الناس احتياجات شديدة الحدة جراء مجموعة من عوامل الخطر الإنساني؛ (٤) دعم تقديم الخدمات في المواقع ذات الأولوية، مثل محافظة الرقة، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز التنسيق المشترك

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

سباستيان تريفيه،

رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سورية،
trives@un.org

سارة مسكروفت،

رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأردن،
muscroft@un.org

تروند بنسن،

رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تركيا / رئيس
المكتب الإقليمي للأزمة السورية،
jensen8@un.org

بيدياكو بواهيني،

رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تركيا بالإنابة،
buahene@un.org

لمزيد من المعلومات،

يرجى زيارة www.unocha.org/syria www.reliefweb.int

